

## مشروع الهيكلية العامة لإدارة دعم القرار في رئاسة مجلس الوزراء

الموضوع : مشروع الهيكلية العامة لإدارة المعلوماتية في رئاسة مجلس الوزراء.

### ١- المقدمة :

أصبحت المعلوماتية إحدى العلوم الأساسية في عصرنا الحاضر وتتحكم بمصير الإنسان من قريب وبعيد مما أحدث ثورة في مختلف المجالات . إن هذه الثورة التي تحصل دفعة واحدة بدلاً من أن تولد تدريجياً كما كانت الحال بالنسبة للثورتين الزراعية والصناعية تشكل خطراً كبيراً لا يمكن تجاهله وهذه الثورة هي أساس نظام العولمة وما يحمله من آثار اجتماعية واقتصادية وثقافية وإدارية...لذا ولما كانت المعلومات هي من عناصر السلطة في الدول وحتى في المؤسسات والمنظمات فان قوة السلطة المركزية تتضاءل كلما ازدادت قوة أولئك الذين يلجأون إلى المعلومات . طبعاً ، فإن المدراء الذين يحصلون على المعلومات قد لا يمنحون سلطات لاتخاذ القرارات موازية للمعلومات التي يحصلون عليها إلا أن التجربة أظهرت أنه في حال أصبحت المعلومات لا مركزية فإن مسألة إعادة توزيع السلطات سوف تثار من جديد وعندما يثار موضوع التنظيم المركزي كيف يمكن أن تكون المؤسسات الكبرى أو الإدارات العامة فاعلة ؟ فإن الإجابة تأتي دائماً عن طريق تحسين الرقابة بواسطة تكنولوجيا متقدمة للمعلومات والاتصالات .

إن عملية التخطيط لبناء الدولة الحديثة يجب أن تعتمد على سلطان العلم وصناعة المعلومات ، لذا وحده الحاسوب يستطيع أن يحررنا من الواقع الذي نعيش فيه ويسمح بكل مجرد تحضير القرارات الملائمة في بيئة معقدة وغير مستقرة ، وذلك بمعالجة المعلومات التي تساعد في إعداد الخطط اللازمة من اجل :

- التوازن بين السلطات المركزية والإقليمية .
- إيجاد حلول لكافة المشاكل في جميع قطاعات المجتمع .
- تنظيم شبكات الماء ، الاتصالات ، الطرق والكهرباء ....
- الإنماء المتوازن ....

لصياغة قرار ما .

- ٤- توزيع المعلومات بشكل مفيد لصياغة القرارات .  
٥- قوانين العمل ومعالجة المعطيات لتحويلها الى عناصر أساسية  
للقرار ...

### ٣- أهداف مركز المعلوماتية

- لقد أنط مجلس الوزراء بمركز المعلوماتية التابع لرئاسة الحكومة بموجب المرسوم رقم ٢٢٦٦ تاريخ ٦ شباط ١٩٩٢ المعدل بموجب المرسوم رقم ٣٥٤٧ تاريخ ٩٣/٦/٧ صلاحيات ومهام ذات طابع وطني تهدف لتحقيق ما يلي:
- وضع وتنفيذ نظام متكامل للمعلوماتية في رئاسة مجلس الوزراء لدعم عمل الوحدات فيها والإدارات العامة والمؤسسات العامة التابعة لها .
  - تخزين وتنسيق المعلومات المختلفة واستعادتها لتسهيل عملية تحضير واتخاذ القرارات الملائمة .
  - القيام بالأعمال الإحصائية على اختلافها ، بالتعاون مع الأجهزة المختصة كل في مجال عمله ، التي تساعد مجلس الوزراء في عملية التخطيط والإنماء .
  - ربط رئاسة مجلس الوزراء مع مختلف المؤسسات الدولية للاستفادة من المعلومات المتوفرة لديها ، ومع مختلف الإدارات العامة والمؤسسات العامة بواسطة أجهزة الحاسوب لتبادل المعلومات واستثمارها .
  - وضع قاموس للمصطلحات موحد لجميع الإدارات ، لتسهيل تجميع المعلومات تمهيداً لإحداث بنك المعلومات .
  - إنشاء بنك للمعلومات لمساعدة المسؤولين في مختلف الإدارات العامة والمؤسسات العامة على حل المشاكل التي تعترضهم .
  - ربط الوزارات بالنظام المتكامل وبنك المعلومات ، بغية استثمار المعلومات لتسهيل العمل الإداري .

وتحقيقاً لبعض بنود هذا المرسوم أصدر مجلس الوزراء القرار رقم ٦ تاريخ

٢٨-٤-١٩٩٣، القاضي بأن يشارك لبنان بشبكة نظم معلومات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والشبكة العربية للمعلومات ، وأن تكون رئاسة مجلس الوزراء مركز الاتصال الوطني لهذه الشبكة .

من أجل وضع هذا القرار موضع التنفيذ ، وتسهيل التنسيق في البلدان المهتمة بالبرامج والنشاطات المندرجة تحت مشروع نظام المعلومات ، والرابط بين المشروع من جهة ، وخدمات ونشاطات أنظمة معلومات أخرى سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي ، أسندت رئاسة مجلس الوزراء إلى مركز المعلوماتية شرف القيام بهذه المهمة ، لهذا ومن أجل بلوغ أهداف الشبكة وتحقيقاً لشروط العضوية والمشاركة أصبح من الضروري إعطاء المركز صلاحيات مهمة على الصعيد الوطني .

#### ٤-صلاحيات ومهام المركز

تتلخص صلاحيات المركز ومهامه بما يلي :

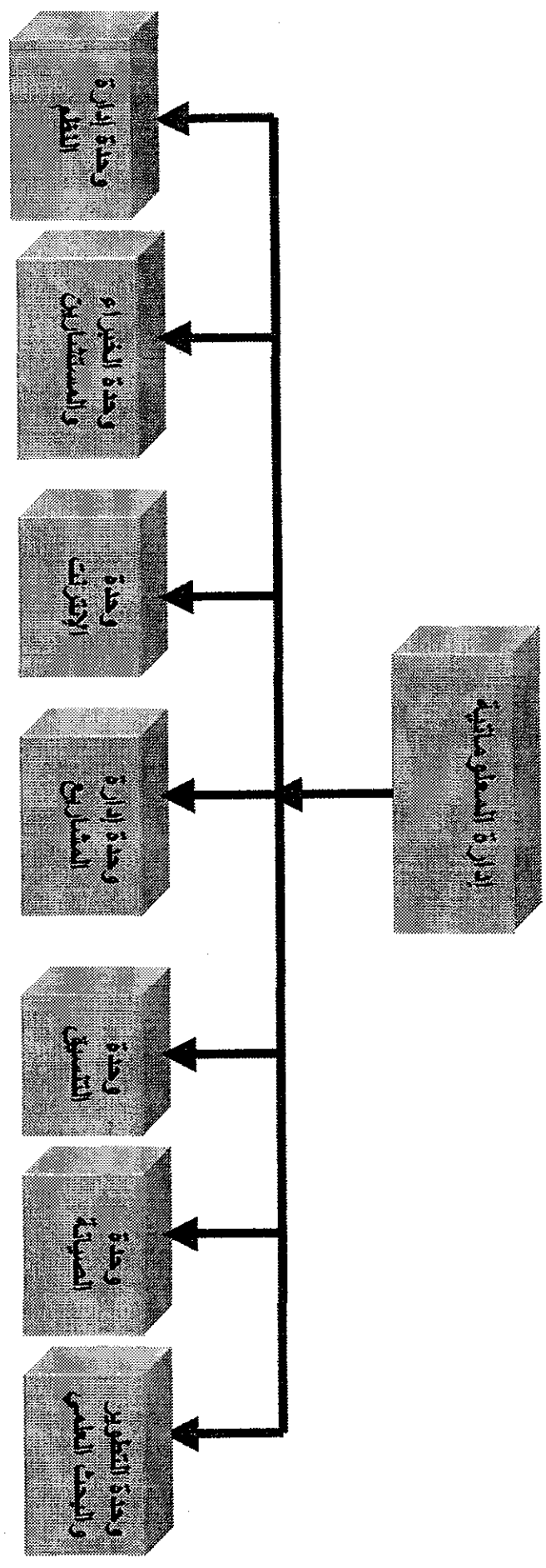
- أن يكون وحدة التنسيق الوطني وأن يحتل أعلى المستويات الممكنة في البناء الحكومي الوطني وذلك ليتمكن من تغطية أكبر قدر من النظم والخدمات في مجال البرامج والتوثيق وتبادل المعلومات مع المراكز الأخرى ، بالإضافة إلى مسؤولية القيام بدور الوحدة الوطنية للتنسيق في لبنان وخصوصاً على صعيد تحديد الحاجات الوطنية وتحديد سياسات الممكنة .
- تقديم كل الإمكانيات والتسهيلات الإدارية للمركز لتنظيم الاجتماعات والاتصالات .
- القيام بتطوير السياسات والبرامج والوسائل والآليات الهادفة إلى الإسراع في بناء الشبكة .
- تحديد المجالات ذات الأولوية في التنمية والتخطيط .
- تدريب وإعداد العاملين في هذا المجال وتنمية قدراتهم .
- وضع الدراسات الضرورية لمكننة الإدارات العامة .

- استخدام التطبيقات المشتركة بين إدارات الدولة لمكنتها مرة واحدة وتعميمها على هذه الإدارات .
  - إجراء المسح الضروري واللازم بهدف وضع الخطط الوطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .
  - تحديد المؤسسات الوطنية الإقليمية والنظم التي تتميز بكفاءة وقدرة تمكنها من أن تصبح مراكز معاونة أو مشاركة في الشبكة .
  - استضافة الندوات الوطنية والإقليمية وورش العمل ودورات تدريب قصيرة المدى في مجال التوثيق والمعلوماتية والتكنولوجيا .
  - تنفيذ دراسات ومشروعات في نطاق عمل الشبكة .
  - الاستعانة بالخبراء والاستشاريين ضمن إطار التنسيق مع مركز التوثيق والمعلومات التابع لجامعة الدول العربية أو المنظمات الدولية والسماح لها بتنظيم دورات وورش عمل وذلك عند الطلب وكذلك ضمن إطار الشبكة الحكومية المنوي إقامتها .
  - الإطلاع والإشراف على أعمال المكنتة في الإدارات والمؤسسات العامة التابعة لمجلس الوزراء لإدخالها ضمن إطار الخطة العامة للمكنتة لكي تأتي المعلومات داعمة للقرار .
  - إعداد تقارير سنوية عن أنشطة الشبكة الوطنية وتوزيع نسخ عن هذه التقارير .
  - تنمية الوسائل والأساليب لتبادل المعلومات بين الإدارات والمؤسسات العامة بالإضافة إلى تبادلها مع الشبكة العربية أو شبكة منظمة الدول الإسلامية وشبكات المعلومات الدولية في مجال الأنشطة والخبرات بالإضافة إلى تنظيم ندوات واجتماعات علمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .
- إن عدم امتلاك نظام متطور للمعلومات والاتصالات انعكس سلباً على معظم محاولات التخطيط وبالتالي على مسار الإستراتيجية المتبعة لبلوغ الأهداف الوطنية .

لذلك تستطيع الدولة مواكبة نظام العولمة الجديد وما يحمله من تغييرات وتعقيدات لا يمكن التغلب عليها إلا من خلال اعتماد التقنيات الحديثة وبنوك المعلومات وكل هذا يتطلب امتلاك قدرات بشرية ضمن هيكلية متماسكة ومرنة قادرة على التأقلم مع تطور ثورة المعلومات والاتصالات .

٢

الهيكلية العامة لإدارة المعلوماتية في رئاسة مجلس الوزراء



٥- الهيكلية

بناءً لما تقدم نقترح الهيكلية التالية :

٥-١: وحدة إدارة النظم

إن إقامة بنوك معلومات متخصصة تعتمد الذكاء الاصطناعي لا بد إلا أن تدار بشكل فعال وتؤمن لها الحماية الكافية ضد أعمال القرصنة والتخريب. إن هذه

الإدارة تتألف من الأقسام التالية:

وحدة إدارة النظم (قواعد البيانات)

المهام	المؤهلات	العدد	الوظيفة
إدارة قواعد البيانات وتأمين حماية و أمن سرية المعلومات	مهندس او دبلوم دراسات عليا (الدمغة الإلكترونية) مع خبرة ٣ سنوات على الأقل أو ما يعادلها في مجال تصميم البرامج مع خبرة ٣ سنوات على الأقل أو إجازة جامعية في المعلوماتية (الدمغة الإلكترونية) مع خبرة ٥ سنوات على الأقل في إدارة قواعد البيانات أو إجازة تقنية في العلوم التطبيقية مع خبرة ٥ سنوات في إدارة قواعد البيانات	١	مدير قاعدة البيانات
مساعدة مدير قواعد البيانات في مهامه	إجازة جامعية في المعلوماتية (الدمغة الإلكترونية) مع خبرة سنة على الأقل في إدارة قواعد البيانات أو إجازة تقنية في العلوم التطبيقية مع خبرة سنة على الأقل في إدارة قواعد البيانات	١	مساعد مدير قاعدة البيانات

## وحدة إدارة النظم (أنظمة التشغيل والشبكات)

المهام	المؤهلات	العدد	الوظيفة
إدارة أنظمة التشغيل والشبكات وتأمين حماية وأمن سرية المعلومات والاتصالات	مهندس أو دبلوم دراسات عليا (الأدمغة الإلكترونية) مع خبرة ٣ سنوات على الأقل أو ما يعادلها مع خبرة ٣ سنوات في مجال أنظمة التشغيل والشبكات أو إجازة جامعية في المعلوماتية (الأدمغة الإلكترونية) مع خبرة ٥ سنوات في مجال أنظمة التشغيل والشبكات أو إجازة تقنية في العلوم التطبيقية مع خبرة ٥ سنوات في مجال أنظمة التشغيل والشبكات	١	مدير أنظمة التشغيل والشبكات
مساعدة مدير أنظمة التشغيل والشبكات في مهامه	إجازة جامعية في المعلوماتية (الأدمغة الإلكترونية) مع خبرة سنة على الأقل في إدارة أنظمة التشغيل والشبكات أو إجازة تقنية في العلوم التطبيقية مع خبرة سنة على الأقل في إدارة أنظمة التشغيل والشبكات	١	مساعد مدير أنظمة التشغيل والشبكات



٥-٢ : وحدة إدارة المشاريع

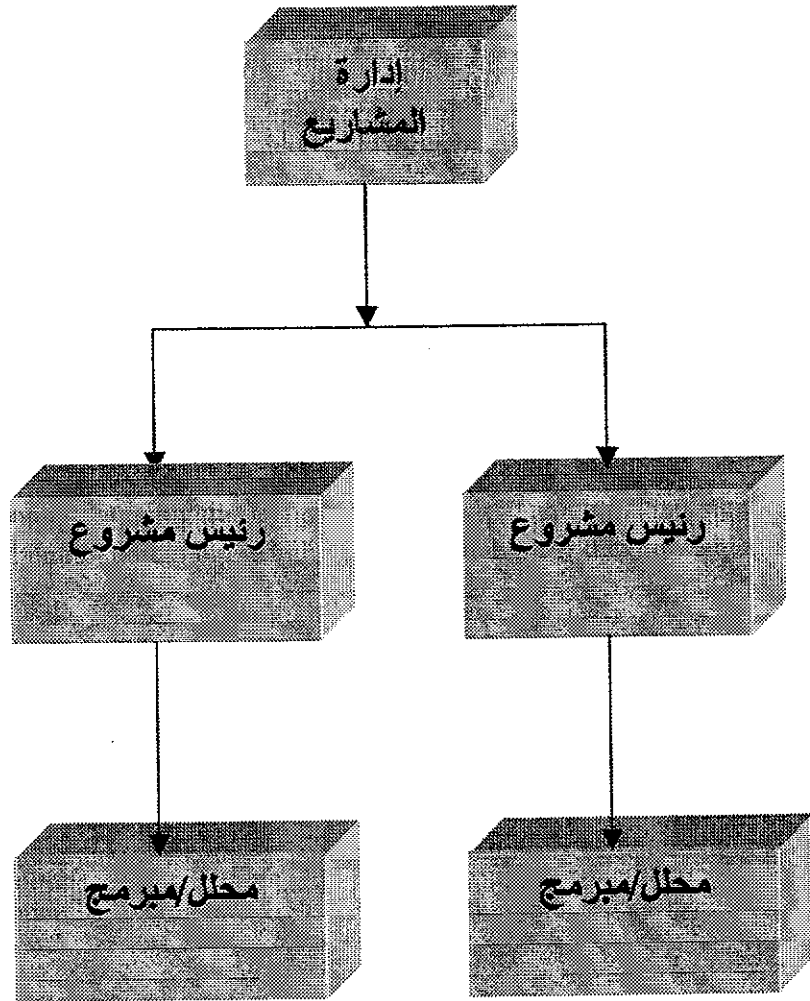
يقع على عاتق العاملين في هذه الوحدة القيام بالمهام التالية:

- القيام والمشاركة بوضع كافة الدراسات الضرورية لعملية المكننة .
- وضع التصاميم التي يتم على أساسها خلق وتطوير البرامج بواسطة قواعد البيانات .
- مساعدة الإدارات والمؤسسات العامة بوضع الدراسات التي تساهم في تطوير بنوك المعلومات الوطنية .

وحدة إدارة المشاريع

المهام	المؤهلات	العدد	الوظيفة
<p>-إدارة المشروع تتبع جميع أعمال المحللين- المبرمجين -تنفيذ أي مشروع مكننة من البداية حتى النهاية -المشاركة بوضع الدراسات</p>	<p>مهندس معلوماتية مع خبرة ٣ سنوات على الأقل أو ماجستير في علوم الكمبيوتر (الأدمغة الإلكترونية) مع خبرة ٣ سنوات على الأقل أو إجازة جامعية في الكمبيوتر (الأدمغة الإلكترونية) مع خبرة ٥ سنوات في وظيفة تتطلب الإجازة أو إجازة تقنية في العلوم التطبيقية مع خبرة ٥ سنوات بالمعلوماتية</p>	٢	رئيس مشروع
<p>-تصميم وتطوير أعمال المكننة -المشاركة بوضع الدراسات</p>	<p>مهندس معلوماتية او دبلوم دراسات عليا في المعلوماتية (الأدمغة الإلكترونية) مع سنة خبرة بالمعلوماتية أو إجازة جامعية في المعلوماتية (الأدمغة الإلكترونية) مع سنتين خبرة على الأقل او إجازة تقنية في العلوم التطبيقية مع سنتين خبرة بالمعلوماتية</p>	١٢	محلل- مبرمج

هيكلية وحدة إدارة المشاريع :



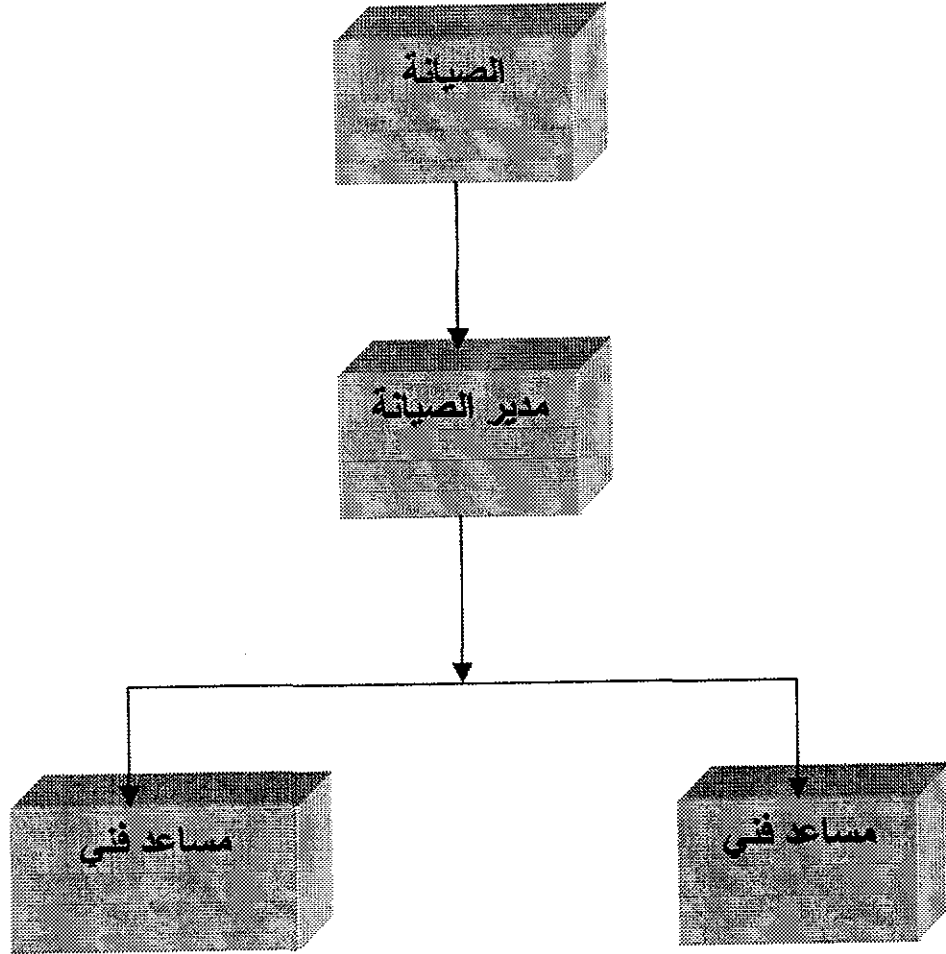
## ٥-٣ : وحدة الصيانة

إن عملية دعم القرار تتطلب امتلاك قواعد معلومات متطورة لذا تسعى الحكومة اللبنانية لإقامة الشبكة الحكومية التي من خلالها يتم تغذية مركز معلوماتية رئاسة مجلس الوزراء بالمعطيات الضرورية في مختلف المجالات . إن الدور المنتظر والمطلوب من هذا المركز هو تقديم الخدمات على اختلافها أثناء وخارج أوقات الدوام الرسمي لذلك أصبح من الضروري أن يمتلك هذا المركز إمكانية تقديم خدمات الصيانة السريعة على صعيد الشبكة ومراكز دعم القرار في الإدارات والمؤسسات العامة والجدير بالذكر إن كلفة هذا النوع من الصيانة خارج أوقات الدوام الرسمي بواسطة الشركات المتخصصة باهظة الثمن . لذلك نؤكد على ضرورة إنشاء إدارة متخصصة في مجالات الصيانة وإن الإمكانيات البشرية المطلوبة هي التالية :

## وحدة الصيانة

المهام	المؤهلات	العدد	الوظيفة
صيانة مختلف أقسام الشبكات الحكومية وأجهزة الحاسوب ومتمماته	مهندس متخصص في مجال الاتصالات والشبكات وأجهزة الحاسوب مع خبرة أربع سنوات على الأقل	١	مدير صيانة الشبكات وأجهزة الحاسوب ومتمماته
مساعدة إدارة الصيانة في مجال الشبكات الحكومية الحاسوب ومتمماته	امتياز فني في مجال الاتصالات أو ما يعادلها مع خبرة سنة واحدة على الأقل	٣	مساعد فني

هيكلية وحدة الصيانة:



## ٥-٤ : وحدة تصميم صفحات الإنترنت

إن المعلومات الممكن وضعها على صفحة الإنترنت تقسم إلى نوعين:  
المعلومات الثابتة التي تحتاج إلى إعداد مرة واحدة والمتغيرة التي تتطلب تعديل يومي ومتواصل وبالتالي إدخال كل ما هو جديد . إن أعداد البرامج اللازمة لتحضير صفحة على شبكة الإنترنت تتم بطريقتين :

-الطريقة الأولى: اعتماد شركة متخصصة في مجال تصميم وتنفيذ صفحات الإنترنت حيث يقع على عاتقها إدخال كافة التعديلات الجديدة . إن هذه الطريقة لا تفرض أي اهتمام بأمن وحماية المعلومات الممكنة .

-الطريقة الثانية : تقضي بتصميم وتنفيذ صفحات الإنترنت بواسطة موظفي مركز المعلوماتية وهذا يتطلب خبرات وتجهيزات ذات مواصفات تسمح بالعمل المتواصل حيث يقع على عاتق فريق العمل أمن وحماية المعلومات . من حسنات هذه الطريقة أنها تؤمن :

-الخدمة لكافة الإدارات والمؤسسات العامة وخصوصا التابعة لرئاسة مجلس الوزراء والتي من المفترض أن يكون لها صفحات متخصصة عبر الإنترنت مما يجعل المعلومات الحكومية متكاملة .

-السرعة والدقة في تبيؤيم المعلومات لأن عملية التعديل والإضافات تصبح على عاتق الإدارات والمؤسسات المعنية .

-الوفر في الكلفة وكذلك تأمين معلومات شاملة عن كافة قطاعات المجتمع.

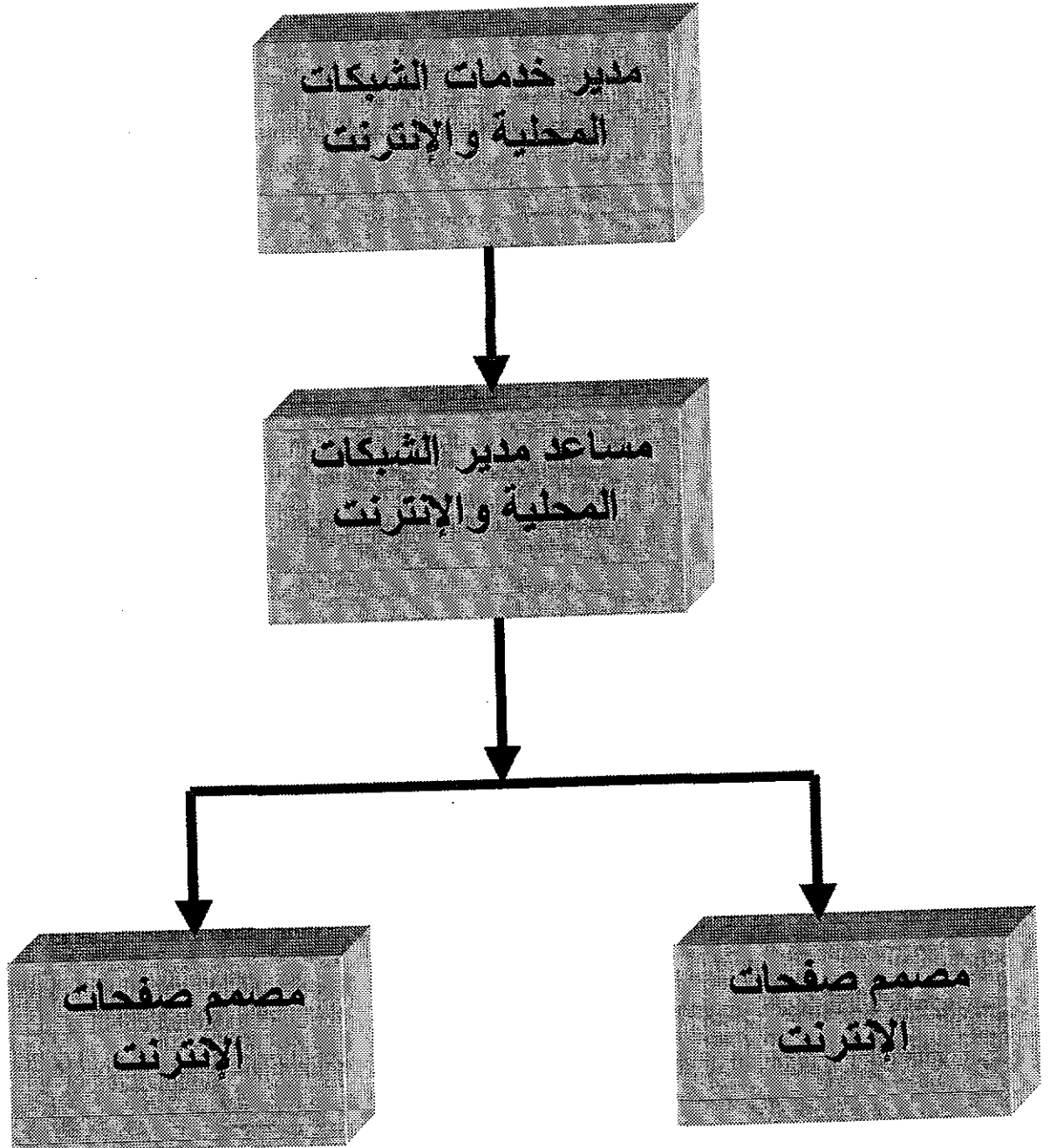
أمام هذا الواقع نرى أنه من الضروري إنشاء دائرة متخصصة في مركز معلوماتية رئاسة مجلس الوزراء تؤمن خدمات الإنترنت لكافة الإدارات والمؤسسات العامة . إن الإمكانيات البشرية الضرورية للقيام بهذا العمل هي التالية:

## وحدة الإنترنت

المهام	المؤهلات	العدد	الوظيفة
تقديم كافة الخدمات الشبكية وكذلك حماية و أمن الشبكة مع تأمين عملية الربط مع قواعد المعلومات المتخصصة	مهندس متخصص في مجال خدمات الشبكات مع خبرة ٣ سنوات على الأقل مع إلمام واسع بأنظمة التشغيل والإنترنت	١	مدير خدمات الشبكات المحلية والإنترنت
مساعدة مدير خدمات الشبكات المحلية والإنترنت	مهندس في مجال المعلوماتية والاتصالات مع خبرة سنتين على الأقل مع إلمام واسع بأنظمة التشغيل والإنترنت أو إجازة جامعية في مجال المعلوماتية مع خبرة ٣ سنوات على الأقل وإلمام واسع بأنظمة التشغيل والإنترنت	١	مدير مساعد خدمات الشبكات المحلية والإنترنت
تصميم وصيانة صفحات الإنترنت لكافة الإدارات والمؤسسات العامة وتأمين الخدمات اللازمة لها عند الضرورة	إجازة جامعية أو ما يعادلها في المعلوماتية مع خبرة سنتين في مجال تصميم و إعداد صفحات الإنترنت	٢	مصمم صفحات الإنترنت

**ملاحظة:** تجدر الإشارة بأن عملية إدخال وتعديل المعلومات طبقاً للبرامج التصاميم الموضوعية من قبل مركز المعلوماتية تبقى على عاتق الإدارات والمؤسسات العامة المعنية .

## هيكلية وحدة تصميم صفحات الإنترنت :





**٥-٥ : وحدة التنسيق**

إن المعلومات الواردة إلى رئاسة مجلس الوزراء تتطلب دراسة واهتمام ومتابعة مما يحتم وضع منهجية علمية لتنظيم وترتيب وتوثيق المعاملات بغية مساعدة الوحدات الإدارية على اتخاذ القرار المناسب . إن طبيعة هذه المعاملات تتطلب التدخل الدائم والملاحقة المستمرة كما وأن تنوع المستندات المتوفرة في الإدارات التابعة لرئاسة مجلس الوزراء وتنوع المستفيدين منها يوجب دراستها وتوثيقها بحيث يصبح بالإمكان معالجة النصوص وتحويلها إلى معلومات يتم تخزينها بواسطة الحاسوب ويمكن استعادتها منفصلة أو مع غيرها من المعلومات بغية استثمارها حسب أصول وقواعد محددة .

إن جميع الملفات تمر عبر هذه الوحدة الإدارية حيث يتم فرزها وتصنيفها وإحالتها لأصحاب الشأن. كما تقوم هذه الوحدة بملاحقة الملفات واستكمالها وكذلك متابعة سير المعاملات حتى النتيجة النهائية .

إن الإمكانيات البشرية الضرورية لتحقيق أهداف هذه الوحدة هي التالية :

٥-٥-١ : وحدة التنسيق - العامة

## وحدة التنسيق ( العامة )

المهام	المؤهلات	العدد	الوظيفة
فرز النصوص وتحضير الملفات قبل إحالتها إلى قسم التوثيق الممكن أو المعنيين بالأمر والمساهمة في عملية إنشاء قاعدة معلومات قانونية .	إجازة جامعية في القانون مع إلمام في مجال المعلوماتية وخبرة سنتين على الأقل أو في العلوم السياسية و إدارة الأعمال مع إلمام في مجال المعلوماتية وخبرة سنتين على الأقل	٢	أخصائي قانوني
تبويب وتصنيف وفهرسة مختلف المواضيع وتحضير أعمال التوثيق الممكن .	إجازة جامعية في مجال التوثيق مع خبرة سنتين على الأقل مع إلمام بالمعلوماتية	٢	أخصائي توثيق
مساعدة المسؤولين في عملية المتابعة والتنسيق والتوثيق .	شهادة البكالوريا القسم الثاني أو ما يعادلها مع إلمام بالمعلوماتية	٣	مساعد تحضير الملفات

٥-٥-٢ : وحدة التنسيق - ( قسم إدخال المعلومات في الوحدات الإدارية ) .

من مهام العاملين في هذا القسم إدخال المعلومات حين ورودها أو صدورها من الوحدات الإدارية . إن هذا العمل يجعل كافة معلومات الوحدات في حالة جهوزية تامة مما يمكن رئاسة مجلس الوزراء من التصدي لمختلف المشاكل الطارئة وإيجاد الحلول اللازمة لعملية دعم القرار . إن الإمكانيات البشرية اللازمة هي التالية :

مدخل معلومات برتبة محرر عدد (٦) يمكن توزيعهم على الشكل التالي :

وحدة التنسيق (قسم إدخال المعلومات في الوحدات الإدارية)

المهام	المؤهلات	العدد	الوظيفة
إدخال كافة معلومات الديوان وتبويبها	شهادة البكالوريا الفنية في المعلوماتية أو شهادة البكالوريا اللبنانية القسم الثاني مع سنة خبرة باستعمال الحاسوب	٢	مدخل معلومات
إدخال كافة معلومات الشؤون الوزارية وتبويبها .	شهادة البكالوريا الفنية في المعلوماتية أو شهادة البكالوريا اللبنانية القسم الثاني مع سنة خبرة باستعمال الحاسوب	٢	مدخل معلومات
إدخال كافة معلومات الشؤون النيابية وتبويبها .	شهادة البكالوريا الفنية في المعلوماتية أو شهادة البكالوريا اللبنانية القسم الثاني مع سنة خبرة باستعمال الحاسوب .	١	مدخل معلومات
محاسبة وإدارة الموظفين .	شهادة البكالوريا الفنية في المعلوماتية أو شهادة البكالوريا اللبنانية القسم الثاني مع سنة خبرة باستعمال الحاسوب	٢	مدخل معلومات

**ملاحظة :** وتجدر الإشارة هنا بأن ما يقوم به العاملون في ملاك المحفوظات في رئاسة مجلس الوزراء هو جزء من عمل التوثيق الممكن في مركز المعلوماتية ، لذلك نقترح ضم هؤلاء إلى عداد موظفي المعلوماتية .

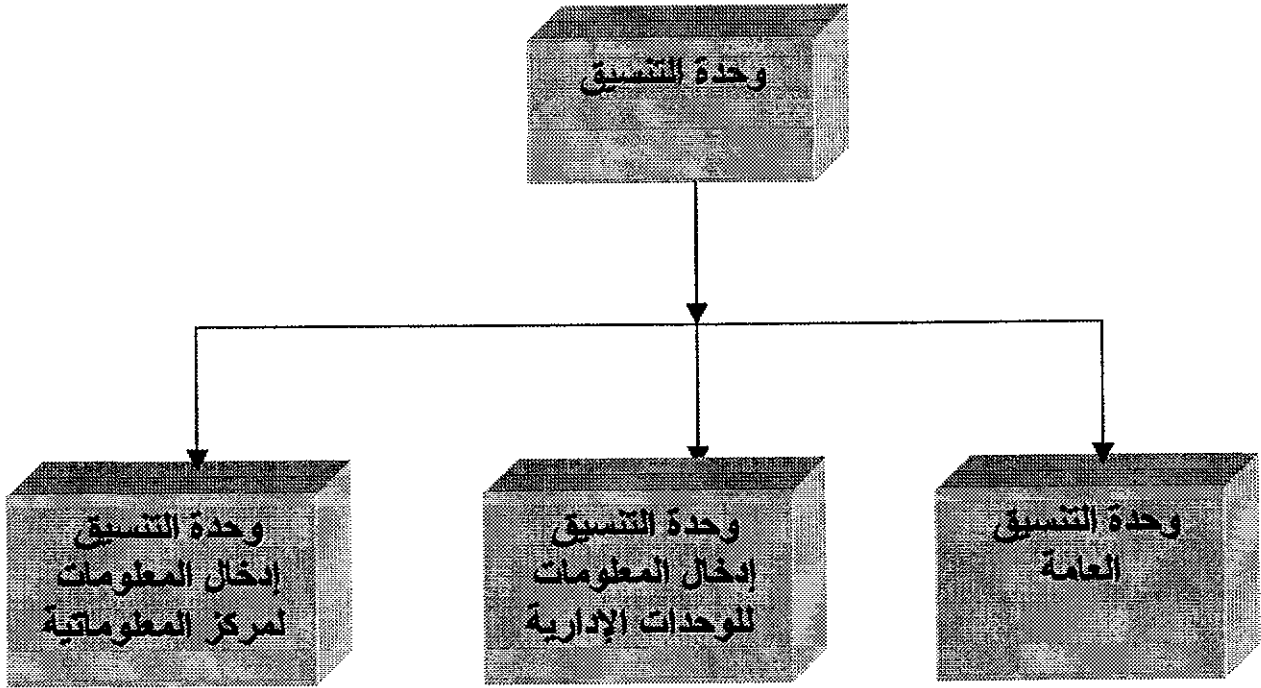
٣-٥-٥ :وحدة التنسيق - ( قسم إدخال معلومات مركز المعلوماتية ) :

من مهام العاملين في هذا القسم إدخال كافة النصوص الواردة من الوحدات الإدارية إلى مركز المعلوماتية (قرارات ، مراسيم ، قوانين ، تعاميم ، ....) .  
إن الإمكانيات البشرية الضرورية للقيام بهذا العمل هي التالية :

وحدة التنسيق - ( قسم إدخال معلومات مركز المعلوماتية )

المهام	المؤهلات	العدد	الوظيفة
-الإشراف على أعمال مدخلي المعلومات -توزيع العمل اليومي	شهادة امتياز فني في المعلوماتية أو شهادة البكالوريا الفنية في المعلوماتية مع خبرة سنة على الأقل أو شهادة البكالوريا اللبنانية - القسم الثاني مع خبرة ٤ سنوات على الأقل باستعمال مختلف البرامج المكتبية	١	مشرف على مدخلي المعلومات
-إدخال المعلومات وتبويبها .	شهادة البكالوريا الفنية (B.T) في المعلوماتية أو شهادة البكالوريا اللبنانية - القسم الثاني مع سنة خبرة باستعمال الحاسوب	١٢	مدخل معلومات

## هيكلية وحدة التنسيق :



٥-٦: حاجب و مستكتبين

المهام	المؤهلات	العدد	الوظيفة
– القيام بمختلف الأعمال التي يتطلبها حسن سير العمل .	الشروط المحددة لهذه الوظيفة في الملاك الإداري العام .	٢	حاجب
القيام بمختلف أعمال السكريتاريا .	شهادة البكالوريا اللبنانية – القسم الثاني أو ما يعادلها مع إتقان للغة أجنبية وإلمام باستعمال الكمبيوتر .	٢	مستكبة

## ٧-٥ : وحدة الخبراء والمستشارين

إن التطور السريع الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا يمكن التصدي له إلا من خلال استعانة مركز دعم القرار بفريق من الخبراء والمستشارين في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي والمالي ... قادر على تطوير سياسة المعلوماتية على الصعيد الوطني وكذلك مواكبة ما يحدث على الصعيد العالمي مما يؤمن حاجة السلطة للمعلومات في عملية دعم القرار في مختلف القطاعات الحرجة .

يقع على عاتق هذا الفريق مهمة تحديد المعطيات الدورية التي إذا تم استثمارها قد تدعم القرار وتسمح بالتصدي لكافة المشاكل : التربوية ، الثقافية ، الاقتصادية ، المالية ... إن هذه المعطيات سيصار إلى مكننتها من قبل مراكز المعلوماتية المتخصصة في الإدارات والمؤسسات العامة المرتبطة بمركز معلوماتية رئاسة مجلس الوزراء عبر الشبكة الحكومية مما يسمح بتأمين حاجة السلطة إلى المعلومات في عملية دعم القرار ويوفر الرؤيا المستقبلية ويحقق وضع الخطط الملائمة في بيئة غير مستقرة ومعقدة .

إن الإمكانيات البشرية الضرورية لعمل هذا المكتب الاستشاري هي التالية :

## وحدة الخبراء والمستشارين

المهام	المؤهلات	العدد	الوظيفة
أ- إدارة مركز المعلوماتية التابع لرئاسة مجلس الوزراء وتنسيق عمل الأخصائيين مما يضمن نجاح عملية دعم القرار على الصعيد الوطني وكذلك تلبية حاجة الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء للمعلومات ب- وضع الدراسات اللازمة لتطوير الشبكة الحكومية ج- الإشراف وتنسيق عمل الفريق الاستشاري الذي سيقوم بتحديد المعطيات الضرورية التي تساهم بعملية دعم القرار	دكتوراه في مجال المعلوماتية مع خبرة سبع سنوات على الأقل	١	مستشار في المعلوماتية
وضع سياسة المعلوماتية في مجال (التجارة ، الصناعة ...)	دكتوراه في الاقتصاد مع خبرة ٧ سنوات على الأقل مع إلمام واسع في مجال المعلوماتية	١	مستشار في الاقتصاد
وضع سياسة المعلوماتية في مجال (التجارة ، الصناعة ...)	دكتوراه في حقل المال مع خبرة ٣ سنوات على الأقل مع إلمام واسع في مجال المعلوماتية	١	مستشار في المال
درس انعكاسات المعطيات وسياسات الممكنة على مختلف قطاعات المجتمع	دكتوراه في الإحصاء مع خبرة ٧ سنوات مع خبرة واسعة في مجال المعلوماتية	١	مستشار في الإحصاء



**ملاحظة:** يحق لسلطة الوصاية وفي حال عدم توفر الاختصاصات الواردة أعلاه وعند الضرورة الاستعانة بمن تراه مناسباً. إن التعاون مع هؤلاء المستشارين هو لفترة زمنية محددة وفقاً للحاجة وبذلك يصبح مركز دعم القرار قادر على مواكبة التطور الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

#### ٥-٨ : وحدة التطوير والبحث العلمي

إن إدارة / مؤسسة المعلوماتية يجب أن تؤمن لها قاعة مجهزة بالوسائل التقنية المتطورة لاستخدامها في عملية إلقاء المحاضرات وعرض الدراسات والبحوث العلمية والتقنية كما كانت الحال سابقاً بالنسبة لمركز المعلوماتية في الصنائع.

٢

### خلاصة:

لقد سبق وأشرنا بأن المعلوماتية هي إحدى العلوم التطبيقية الأساسية التي أصبحت تتحكم بعملية التخطيط وإدارة المؤسسات وتلعب دوراً مهماً وأساسياً في عملية دعم القرار على المستويات الوسطى والعلوية. وكل هذا لا يتم إلا من خلال إمكانيات علمية متخصصة قادرة على القيام بعملية صنع المعلومات.


لذلك ومن أجل التأكيد على تعزيز دور المعلوماتية في رئاسة مجلس الوزراء نرى من الضروري إنشاء مؤسسة / إدارة معلوماتية قادرة من جهة على بلوغ الأهداف الوطنية التي أوردناها سابقاً ومن جهة أخرى على دعم الوحدات الإدارية على مختلف المستويات وهنا لا بد من الإشارة بأن الدول التي عملت فقط على تعزيز المعلوماتية في الوحدات الإدارية دون الاعتماد على خطط علمية قد أصبحت بعيدة ومتخلفة عن ثورة المعلومات والاتصالات وتعرضت لمشاكل كبيرة. إن سياسة المعلوماتية هذه جعلت الوحدات المعلوماتية غير فاعلة ومجدية وأصبح بالتالي من الصعب جداً إدخالها ضمن خطة مستقبلية.

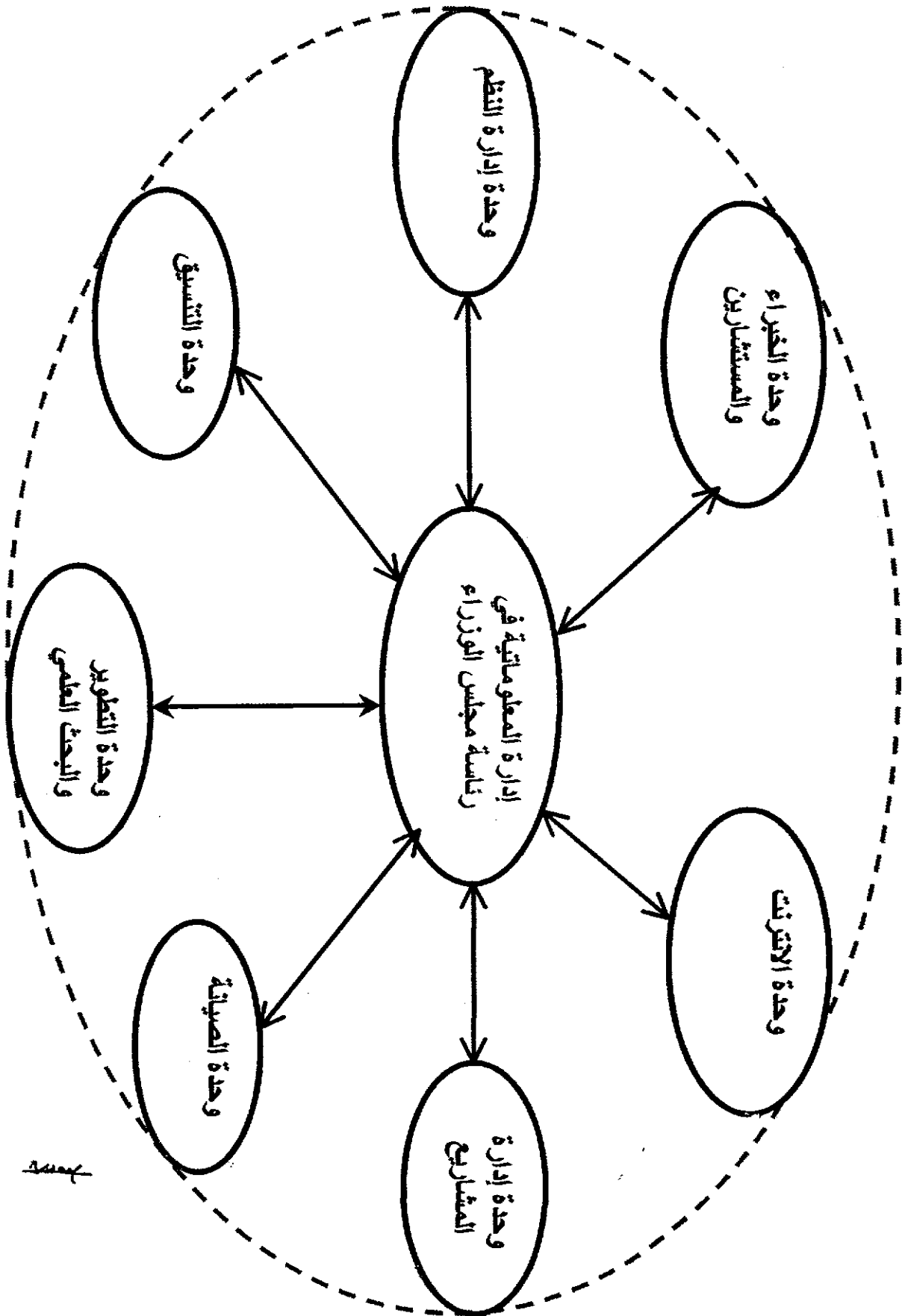
إن سياسات وتقدم الدول حالياً تقاس بقدرتها على صنع المعلومات من أجل إنشاء قواعد بيانات متطورة التي تسمح لها باتخاذ القرارات على اختلافها بالسرعة والجودة المطلوبة مما يمكنها من لعب دور هام في النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

لهذا تعمل معظم الدول على إقامة مؤسسات متخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مرتبطة برؤساء الحكومات أو بوزارات تقنية وتعطي إمكانيات وصلاحيات واسعة تخولها الحصول على كافة المعلومات التي تدعم القرار الحكومي والإداري علمياً وبالشكل الصحيح.

من أجل هذا كله نرى أن إعادة النظر في الهيكلية التنظيمية لرئاسة مجلس الوزراء يجب أن يتم على أساس سياسات المعلوماتية المتبعة عالمياً كما هي الحال في الدول المتقدمة ، التي تؤدي إلى تنشيط وتفعيل دور الإدارات والمؤسسات العامة.

وهنا لا بد من الإشارة إن اعتماد السياسات المعلوماتية الحديثة تتطلب استخدام القدرات البشرية المتخصصة في هذا المجال والتي بدونها لا يمكن تقدم الإدارات على مستوى الخدمات ودعم القرار ، لذلك لا بد من التأكيد على تعزيز هذه الإمكانيات العلمية من خلال التقديمات المالية وغيرها للاستفادة من خدماتها بالشكل الصحيح بالإضافة إلى توفر التدريب والتأهيل الدائم والمستمر لها .

بيروت في ٨/٨/٢٠٠٠  
د. عصام عبد القادر  




2000